

Distr.: General
5 May 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثانية

(نيويورك، 7-11 نيسان/أبريل 2003)

موجز

يضم هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للدورة الثانية للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المعقودة في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من 7 إلى 11 نيسان/أبريل 2003. وتتألف اللجنة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره 45/2001، من 24 خبيراً يُعينون بصفتهم الشخصية لفترة أربع سنوات. ووفقاً لمقرر المجلس 207/2003، ناقشت اللجنة: (أ) تعزيز قدرة الإدارة العامة على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛ (ب) والبيانات الأساسية عن القطاع العام؛ (ج) وأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالإدارة العامة.

وبناء على مناقشة المواضيع المذكورة آنفاً، خلصت اللجنة إلى أن الحاجة إلى تنشيط الإدارة العامة وتصحيح مسارها لتمكين الدول من الاضطلاع بدورها المتغير لأداء خدمات أفضل للمواطنين إنما تمثل أولوية أسمى لجميع البلدان. وأوضحت أن واحدة من أهم المسائل البالغة الأهمية الناشئة عن كل من المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الرئيسية المعقودة بشأن مواضيع تحظى باهتمام عالمي قد تمثلت حقا في الدور المركزي لنظم ومؤسسات الحكم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي زيادة فرص وصول الأغلبية الساحقة من الفقراء إلى الخدمات، وفي تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية، وفي حماية نوعية البيئة. ونظراً لأهمية نظم

الإدارة العامة الكفؤة في بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية فقد أوصت اللجنة بأن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أواصر تربط بين عمل لجنة التنمية الاجتماعية واختصاص لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وعملها.

وفي ضوء ما تقدم، أوصت اللجنة أيضا بأن يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسألة تصريف شؤون الحكم والإدارة العامة على رأس المسائل الإنمائية، واقترحت اللجنة على المجلس أن يكرس جزءه الرفيع المستوى المقبل لهذا الموضوع. وأوصت اللجنة أيضا بجعل مسائل الإدارة العامة جزءا أساسيا من عملية متابعة المؤتمرات، واقترحت بأن تكون اللجنة ذاتها مصدرا قيما للمشورة للآليات الدولية في هذا الصدد.

وقامت اللجنة، حسب المهمة التي كلفتها، باستعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة وبالتعليق عليه وبإصدار توصيات بشأنه، وعلى وجه الخصوص، أوصت اللجنة بأن تواصل الأمانة العامة تقديم دعمها الاستشاري التقني إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في المجالات المتعلقة بتعزيز مستوى العاملين في القطاع العام وبتوطيد نظم ومؤسسات شؤون الحكم والإدارة العامة وبتعزيز الشفافية والمساءلة، وإعادة تشكيل الإدارة العامة في البلدان الخارجة من الصراعات وفي حالات لامركزية الحكم. وكذلك أوصت اللجنة الأمانة العامة بالاضطلاع بأعمال إضافية لزيادة تحليل وتحديد دور الدولة، ممكّنة ومستخدمة للمعرفة والتكنولوجيا، وذلك لدعم وتشجيع الابتكار في شتى مجالات الإدارة العامة والمجتمع بأسره. كما أوصت اللجنة بأن تواصل الأمانة العامة أعمالها في ميدان البيانات الأساسية عن القطاع العام، وبأن تزيد تدريجيا عدد المؤشرات في هذا المجال، مع التركيز خصوصا على كفاءة الحكم والشفافية والمشاركة. واقترحت القيام بهذه العملية بالشراكة مع الوكالات والمؤسسات التي تُعنى حاليا بالعمل بشأن هذا الموضوع.

وأثنت اللجنة على التقرير عن القطاع العام في العالم نظرا إلى أنه يمثل أداة قيّمة للغاية لمقرري السياسة العامة وممارسيها في الدول الأعضاء، وأوصت بأن تركز الأمانة العامة في إصدارها المقبل من التقرير على تنمية الموارد البشرية، وبينت للأمانة العامة مدى جدوى ترجمة المنشور المذكور إلى لغات أخرى. وختاما، شددت اللجنة على أهمية الاستفادة من النجاح الذي

وأثنت اللجنة على التقرير عن القطاع العام في العالم نظرا إلى أنه يمثل أداة قيّمة للغاية لمقرري السياسة العامة وممارسيها في الدول الأعضاء، وأوصت بأن تركّز الأمانة العامة في إصدارها المقبل من التقرير على تنمية الموارد البشرية، وبينت للأمانة العامة مدى جدوى ترجمة المنشور المذكور إلى لغات أخرى. وختاما، شددت اللجنة على أهمية الإفادة من النجاح الذي حققته شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة، وذلك بتوسيع نطاق وصولها ليشمل المستوى دون الإقليمي من أجل تعزيز قدرة المؤسسات دون الإقليمية في مجال الإدارة العامة.

المحتويات

الصفحة

.....	الأول - تنظيم الإدارة	4
.....	ألف - مدة الدورة	4
.....	باء - الحضور	4
.....	جيم - جدول الأعمال	5
.....	دال - انتخاب أعضاء المكتب	5
.....	الثاني - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية	6
.....	ألف - مقدمة	6
.....	باء - التوصيات التي تتطلب إجراءات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي	10
.....	جيم - التوصيات المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي	12
.....	1 - التوصيات الموجهة إلى الحكومات	12
.....	2 - التوصيات الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة	12
.....	الثالث - أعمال لجنة الخبراء في دورتها الثالثة	16
.....	ألف - استراتيجيات لملاك رفيع المستوى في القطاع العام	16
.....	باء - الحالة في ما يتعلق بتطوير الحكومة الإلكترونية واتجاهاتها	18
.....	جيم - تعميم استراتيجيات الحد من الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية: دور الإدارة العامة	20
.....	دال - البيانات الأساسية عن القطاع العام	22
.....	هاء - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة	23
.....	الرابع - أعمال لجنة الخبراء في المستقبل	25
.....	المرفق	
.....	قائمة الوثائق	27

الفصل الأول

تنظيم الإدارة

ألف - مدة الدورة

1 - عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره 45/2001، والتي تتألف من 24 خبيراً يعينهم المجلس بصفتهم الشخصية بناء على ترشيح من الأمين العام، دورتها الثانية بمقر الأمم المتحدة في الفترة من 7 إلى 11 نيسان/ أبريل 2003.

باء - الحضور

2 - حضر الدورة الأعضاء التاليين أسماؤهم: جان - ماري اتانغا ميبارا (الكاميرون)، وزير الدولة، الأمين العام لرئاسة الجمهورية؛ وماري - فرانسواز بيشتيل (فرنسا)، المستشار في مجلس الدولة؛ وجوسلين بورغون (كندا)، رئيسة المركز الكندي للتطوير الإداري؛ ولويس كارلوس بريسير - بيريرا (البرازيل)، مؤسسة خيتولو فارغاس؛ وجيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وزير الخدمة العامة والإدارة؛ وفيرنر جان (ألمانيا)، أستاذ العلوم السياسية والإدارة والتنظيم بجامعة بوتسدام؛ وجين ليكون (الصين)، نائب وزير المالية؛ وغونزالو د. مارتنر فاننا (شيلي)، وكيل وزارة الأمانة العامة لشؤون الرئاسة؛ وكولديب ماثور (الهند)، المدير الأكاديمي لمركز دراسات القانون والحكم بجامعة لال نهرو؛ وخوزيه أوسكار مونتيرو (موزامبيق)، منسق مشروع المعهد العالي للإدارة العامة بموزامبيق، وأستاذ زائر بجامعة ويتوترساند (جنوب أفريقيا)؛ وأكيرا ناكامورا (اليابان)، عميد كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية بجامعة ميجي؛ وخايمي رودريغيس - أرانا موينوس (إسبانيا)، مدير المعهد القومي للإدارة العامة؛ ودينيس أ. روندينيلي (الولايات المتحدة الأمريكية)، الأستاذ الحامل لقب "غلاكسو" للاستاذية الدولية المتميزة في الإدارة العامة، في كلية كينان - فلاغليير لإدارة الأعمال بجامعة نورث كارولينا؛ وأوتون سوليس - فاياس (كوستاريكا)، عضو مجلس الجامعة المفتوحة في كوستاريكا؛ وباتريشيا أ. سانتو توماس (الفلبين)، وزيرة العمل والتشغيل؛ وفولوديمير ج. ياتسوبا (أوكرانيا)، وزير دولة في مجلس الوزراء. ولم يستطع حضور الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: رشيد بن مختار بن عبد الله (المغرب)، رئيس جامعة الأخوين؛ وبيتروس كومبتون (سانت لوسيا) المدعي العام ووزير العدل؛ وجيوسوبي فرانكو فيراري (إيطاليا)، أستاذ القانون المقارن العام بجامعة ل. بوكوني في ميلانو؛ وبارابارا كودريكا (بولندا)، عميدة كلية

الإدارة العامة في بيالستوك؛ وبشارة مرهج (لبنان)، عضو برلمان ووزير دولة؛ وأبولو نسيبامبي (أوغندا) رئيس الوزراء؛ وساخير ثيام (السنغال)، رئيس جامعة داكار - بورقيبة؛ وبورونساك أوانو (تايلند)، الأمين العام لمعهد الملك براجاديبوك.

جيم - جدول الأعمال

- 3 - وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 207/2003، كان جدول أعمال اللجنة لدورتها الثانية كما يلي:
 - 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
 - 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - 3 - تعزيز قدرة الإدارة العامة على تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.
 - 4 - بيانات أساسية عن القطاع العام.
 - 5 - استعراض أنشطة الأمم المتحدة بشأن الإدارة العامة.
 - 6 - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحة للدورة التالية للجنة الخبراء.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

- 4 - نظرا لغياب رئيس اللجنة، رئيس الوزراء أبولو نسيبامبي (أوغندا)، اتفقت اللجنة على انتخاب نائب آخر للرئيس، السيدة جوسلين بورغون (كندا)، وعلى انتخاب السيد خوزيه أوسكار مونتيرو (موزامبيق) مقررا. وعدّل مكتب اللجنة على النحو التالي:
الرئيس:

رئيس الوزراء أبولو نسيبامبي (أوغندا)*

نواب الرئيس:

ماري فرنسواز بتشيل (فرنسا)

* لم يتمكن من الحضور.

ولويس كارلوس - بريسير (البرازيل)

وجين ليشون (الصين)

وجوسلين بورغون (كندا)

المقرر:

خوزيه أوسكار مونتيرو (موزامبيق)

الفصل الثاني

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

ألف - مقدمة

1 - لاحظت اللجنة مع الارتياح تأكيد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السيد نيتين ديساي، في بيانه الاستهلالي، على أهمية بناء القدرة الوطنية وتأكيد على المخصصات والملكية الوطنية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية..

2 - ونظرا للتحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودور شتى المؤسسات في هذا المسعى، أشارت اللجنة إلى تعاضم الحاجة إلى إعادته التأكيد على أهمية الدولة والمؤسسات العامة كوسائل لبلوغ الأهداف العامة وتحقيق الصالح العام - وهو ما يفهم على أنه تلبية احتياجات المواطنين والمجتمعات المحلية وعلى أنه حماية حقوق الأفراد بما ينسجم مع النظام الديمقراطي والدولة الديمقراطية.

3 - وقد وضعت المسائل المتعلقة بدور الدولة في مركز الصدارة منذ حوالي 15 عاما خلت، واقتُرحت بدائل شتى واختبرت. وأدى كثير منها إلى تحديد أفضل للقطاع العام وأعاد طرح الأنشطة المقترحة التي لا داعي لها جانبا على تركيز المؤسسات العامة مجددا على المجالات الأساسية. وقد أثبتت الآليات البديلة، بما فيها الشراكات، أن في وسعها الاضطلاع بدور هام وأن الدولة والمؤسسات العامة جهات فاعلة محورية لأنها المسؤولة في نهاية المطاف عن تلبية احتياجات المواطنين الأساسية.

4 - والإدارة العامة الجيدة الكفؤة التي تخضع للمساءلة في إطار نظام ديمقراطي فعال لا غنى عنها، في حقيقة الأمر، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الحد من الفقر فضلا عن تحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والارتقاء بنوعيتها. كما أن السياسات العامة الكفؤة تجعل الدولة والإدارة العامة أقدر على تهيئة بيئة مواتية لسوق أقوى ومجتمع أفضل.

5 - وإذا كان لا بد من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية - التي تشمل تأمين مستويات معيشة دنيا محددة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي - فإن

علينا أن نحدد على نحو أفضل متطلبات الأداء الحسن للمؤسسات العامة. ففي معظم البلدان، مثلاً، تستأثر نفقات الدولة بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك فإن مستوى إدارة هذا الكم الهائل من الموارد والاهتمام الموجه إلى هذه الإدارة لا يتناسبان وإمكاناتها لتحسين أداء المنافع العامة.

6 - وكذلك أشارت اللجنة إلى أن التحديات، التي تعترض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ستكون معرضة للخطر إذا لم يتم الجمع بين جميع الجهات الفاعلة عناصر مشجعة ومنظمة ومشاركة. وهذا يؤكد على دور أكبر للمشاركة، ولا سيما من خلال اللامركزية، والمسؤولية الاجتماعية لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع، وإتاحة مزيد من المعلومات، واتخاذ القرارات عن علم على صعيدي المواطنين والمجتمعات المحلية. وينطبق هذا على القطاع الخاص أيضاً، الذي ازدادت مسؤولياته الاجتماعية. وفي ضوء ما تقدم، شددت اللجنة على أن الحكم الرشيد إنما يتمثل أيضاً في التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وفي أن كل مجال من هذه المجالات يتعين أن يتاح له قدر معقول من أفضل المواهب.

7 - وتؤكد اللجنة على أن الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هي، في واقع الأمر، عناصر حاسمة الأهمية لإدارة عامة سليمة. ونظراً للتغيرات التي نشأت عن العولمة ونظراً لمحدودية الموارد التي تعمل الدولة في حدودها فقد اقترحت اللجنة النظر لتبني السياسات العامة التي يتعين على الحكومات وضعها للتعامل بفعالية أكبر مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية. وسُلم بأنه يقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة دور رئيسي تضطلع به في إحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وبأن على جميع الحكومات أن تعزز فهمها للسبل الكفيلة بتحقيق أوجه التداوب وتحقيق مزيد من التعاون بين مهام القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

8 - والواقع أن مسألة من أكثر المسائل أهمية، التي تمخض عنها كل من المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية المعقودة بشأن القضايا الرئيسية التي تحظى باهتمام عالمي، بما فيها البيئة، وحقوق الإنسان، والمستوطنات البشرية والتنمية الاجتماعية، ووضع المرأة، والأطفال وتمويل التنمية، قد تمثلت، استناداً إلى اللجنة، في الدور المركزي لنظم ومؤسسات الحكم في

تعزيز التنمية الاقتصادية، وفي زيادة فرص حصول الأغلبية الساحقة من الفقراء على الخدمات، وفي إنفاذ تشريعات حقوق الإنسان وفي تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية وفي صون نوعية البيئة.

9 - وكذلك شددت اللجنة على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني تركز باطراد على ضرورة تحسين نوعية وفعالية تصريف شؤون الحكم والإدارة العامة. وهي تسلم أيضا بأن تصريف شؤون الحكم والإدارة العامة يضطلعان بدور حاسم الأهمية في استراتيجية متكاملة لمتابعة أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممها التي تعنى باهتمامات مشتركة، من مثل إتاحة الفرص الاقتصادية للفقراء وتحسين حصولهم على الخدمات الأساسية، بما فيها خدمات التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية. وقد تم التشديد على هذه الاهتمامات بوضوح في مؤتمر قمة الألفية، الذي يعتبر حدثا تاريخيا أدى إلى اعتماد الجمعية العامة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (انظر قرار الجمعية العامة 2/55) وإلى تقرير الأمين العام عن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/56/326)، الذي يضم مرفقه الأهداف الإنمائية للألفية.

10 - وفي معرض مناقشتها للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في هذه المرحلة البالغة الأهمية، خلصت اللجنة إلى أن تنشيط الإدارة العامة وتصحيح مسارها لتمكين الدولة من أداء دورها المتغير، ولتقديم خدمات أفضل للمواطنين أمر يشكل أولوية أسمى لجميع البلدان. وواقع الأمر أن اللجنة لاحظت أن ضعف تصريف شؤون الحكم لا يمثل مشكلة للبلدان النامية فحسب ولكنه يمثل أيضا تحديا كبيرا للبلدان المتقدمة النمو أيضا.

11 - وفي معرض مناقشتها ماذا يعني تنشيط الإدارة العامة وتقوية المؤسسات، اتفقت اللجنة على أن من الأهمية الكبيرة ألا يغيب عن الأذهان مسألة الدور التمكيني الذي تضطلع به الدولة، أي أنه ينبغي ربط مفهوم تقوية المؤسسات ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

12 - ويؤدي النظر في الأمر المذكور أعلاه إلى تحديين هامين الأول هو أن تحقيق درجة أعلى من الالتزام على الصعيدين الوطني والمحلي ضروري لنجاح تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. والثاني هو أن على القطاع العام أن

ينمي قدرته على حماية المواطنين من الأخطار الاجتماعية، وأن يضع سياسات عامة ترمي إلى كفالة تكافؤ الفرص للمواطنين، ولا سيما لأشدّهم ضعفاً، بما في ذلك الأطفال والمسنون. وأوضحت اللجنة أنه، وإن يقع على المنظمات الاجتماعية دور تضطلع به في توفير الخدمات اللامركزية في مجالات تشمل الحقوق الأساسية فإنه يقع على عاتق الدولة الدور الأساسي في توفير تمويل جزئي أو كامل لهذه الأنشطة. ويتطلب تعزيز دور الدولة زيادة الوفورات الحكومية، بما يمكن من الاستثمار العام والنمو المستدام.

13 - واقترحت اللجنة، من أجل أن تؤخذ في الاعتبار الخصائص الوطنية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، اتخاذ تدابير على الصعيد الإقليمي، تستخدم فيها، متى أمكن، المنظمات الإقليمية الموجودة. وعليه، حثت اللجنة مؤسسات الأمم المتحدة على المشاركة في حوار مع شتى البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كجزء من الجهد الوطني لتصريف شؤون الحكم من أجل حكومة قوية تأخذ بثقافة التعلم.

14 - وكذلك شددت اللجنة على أن قدرة الموارد البشرية حاسمة الأهمية في تحديد نوعية الإدارة العامة. فالواقع أن ازدياد تعقيد عملية اتخاذ القرار والعملية الإدارية، فضلاً عن تآكل قدرة الموارد البشرية على الاضطلاع بهذه المهام الأساسية أمر يجعل من العسير على الدول الأعضاء تنفيذ هدي الحد من الفقر وتعزيز التنمية البشرية على النحو المؤكد عليه في الأهداف الإنمائية للألفية.

15 - وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة على مسألتين تحظيان باهتمام كبير. المسألة الأولى هي تحديد ملاك للخدمة المدنية يكون مقتدراً وكفواً وعرضة للمساءلة، ينبغي تجديده جزئياً، بين فترة وأخرى، على أساس الجدارة والموضوعية. والمسألة الثانية هي ضرورة الاستثمار في تطوير القدرات القيادية والإدارية، فضلاً عن تدريب الموظفين.

16 - وينبغي للبلدان، حسب ما ترى اللجنة، الاضطلاع بدور أكبر في تحديد الاحتياجات الخاصة بها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يتم بين الجهات الفاعلة إجراء مناقشة مستفيضة لبرنامج تطوير القدرات القيادية في أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يكون اجتماع وزراء الإدارة العامة الأفارقة، الذي سوف يعقد في أيار/مايو 2003 في كيبيتاون، مناسبة طيبة

لإجراء هذا النوع من المشاورات ولوضع البرنامج التدريبي ووسائله في صيغته النهائية

17 - وقررت اللجنة، فضلا عن تحقيق نظام سليم للأجور، أن غرس شعور بالفخر والاعتداد بالخدمة العامة ينبغي أن يكون أحد الجهود الرئيسية للمنظمات الدولية. ورأت اللجنة أنه على الأمم المتحدة، نظرا لما تتمتع به من سلطة معنوية لتعزيز الصالح العام، أن تتناول بالتفصيل مسألة تنشيط دور الدولة وتصحيح مسارها وأن ترحب بهذا الجهد. وعليه فقد أوصت اللجنة بأن تصبح احتفالات يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة حدثا بارزا من أجل بعث الهمم في نفوس موظفي الخدمة العامة وزيادة وعي المواطنين بالدور الهام الذي يضطلع به موظفو الخدمة العامة، بمختلف مستوياتهم في الحكومة، في تحقيق الأهداف العامة. وينبغي أن يتاح لهذا الحدث، وللجوائز التي تُعطى لأفضل خدمة عامة، تغطية إعلامية أكبر، وأن يكونا جزءا من إجراءات أوسع نطاقا على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من أجل أن يكون لهما تأثير أكبر على المجتمع والأجيال الجديدة. وسلمت اللجنة بأن الأمانة العامة قد شرعت في تناول هذه المسألة، وهي تشجعها على هذه الجهود.

18 - وأعربت اللجنة عن حرصها على إنشاء جسور اتصال بين الأجيال في القطاع العام من أجل كفالة استمرار القيم التي تعزز التماسك داخل المجتمعات، من مثل التضامن وصون تكافؤ الحقوق.

19 - وبينت اللجنة أنه يتعين على السياسيين وكبار موظفي الخدمة المدنية الوصول إلى فهم جلي لدور كل منهم في تصريف شؤون الحكم على الصعيد الوطني ولا سيما نظرا لأن طابع هذا التفاعل يمكن أن يؤثر إلى حد كبير على درجة الاحتراف المهني في الخدمة العامة، وكذلك أكدت اللجنة على وجود مجموعة من المبادئ التوجيهية المشتركة بين السياسيين وموظفي الخدمة المدنية على حد سواء. وتدور مجموعة المبادئ هذه حول أهداف من مثل الصالح العام، والقضاء على الفقر، وحقوق الأفراد، وأخلاقيات العمل، بما فيها الشفافية والمساءلة والكفاءة.

20 - وشددت اللجنة على أن الاحتراف المهني في كل قطاع من قطاعات الحكومة (السياسيين الأكفاء وموظفو الخدمة المدنية المقترنون) أمر لا غنى عنه، وعلى أن - على هذه الفئات أن تكون على دراية بطبيعة مشاكل الفئة

الأخرى. ومن أجل فهم شتى العوامل التي تعتبر أساسا للتقاليد الإدارية المختلفة (التي تتراوح بين نموذج السياسي التنفيذي وبين نموذج الموظف المدني التقني)، طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة أن تُجري دراسة عن الملامح السياسية/الإدارية الراهنة.

21 - وأكدت اللجنة على ما تنطوي عليه الحكومة الإلكترونية من قدرات على جعل الخدمة العامة أيسر وصولا وأكثر عرضة للمساءلة إذا ما طبقت الحكومة الإلكترونية بطريقة شاملة وبعد إجراء تحليل مستفيض لاستعداد البلد الخاص لها. وينبغي للحكومة الإلكترونية، حسب قول اللجنة، أن تعطي الشفافية أولوية على التكنولوجيا وينبغي أن ينظر إليها على أنها وسيلة تمكين للمواطنين والمجتمعات المحلية.

22 - وفي ضوء التعليقات الواردة أعلاه، اقترحت اللجنة بأن يتناول أحد إصدارات تقرير القطاع العام في العالم في المستقبل المسائل التي تعبر عن شغلها الشاغل، ألا وهو تنشيط الإدارة العامة وإرساء الحكومة الإلكترونية، اللذان يتبوءان مكانة القلب في أفكار الأمة وقيمها الأخلاقية، وتوسعا، في عالم الدولة.

باء - التوصيات التي تتطلب إجراءات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوصية 1

23 - توصي اللجنة بأن يكون تعزيز الإدارة العامة والدولة في مقدمة بنود خطط التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر بلدان كثيرة تنشيط الإدارة العامة أولوية ملحة وعنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما قد يرغب المجلس معها في أن يكرس جزءه الرفيع المستوى المقبل لإجراء مناقشة حول هذا الموضوع.

التوصية 2

24 - توصي اللجنة بأن يقيم المجلس أواصر بين عمل لجنة التنمية الاجتماعية واختصاص وعمل لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة.

التوصية 3

25 - نظرا إلى أن تنشيط الإدارة العامة عملية مستمرة في جميع البلدان، ولا سيما إذا وضعت في الاعتبار ضرورة التكيف مع بيئة دائمة التغير وإلى أن المسائل التي تنشأ بسرعة تفتضي معالجة حسنة التوقيت فإن اللجنة توصي بأن تجتمع هي مرة كل سنة بدلا من اجتماعها مرة كل سنتين. ذلك أن من شأن هذا أن يكفل أن تكون إسهاماتها في أعمال المجلس وأن تكون المشورة التي تقدمها إلى الدول الأعضاء حسنة التوقيت وتتسم بطابع الحدة.

التوصية 4

26 - وكذلك توصي اللجنة بأن يكون النظر في مسائل تصريف شؤون الحكم والإدارة العامة جزءا لا يتجزأ من عملية متابعة أعمال المؤتمرات، وتقترح أن تكون اللجنة ذاتها مصدرا قيما من مصادر المشورة المقدمة إلى الآليات الحكومية الدولية في هذا الصدد.

التوصية 5

27 - توصي اللجنة بأن يوافق المجلس على جدول الأعمال التالي لاجتماعه المقبل الذي سوف يُعقد بمقر الأمم المتحدة في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 27 نيسان/أبريل 2004:

- 1 - تنشيط الإدارة العامة.
 - 2 - ميثاق الأمم المتحدة للإدارة العامة.
 - 3 - قدرة القطاع العام المؤسسية على التجدد في أفريقيا.
 - 4 - البيانات الأساسية عن القطاع العام.
 - 5 - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.
- 28 - وتوصي اللجنة بأن يعمل مكتبها والأمانة العامة معا في الوصول إلى تحديد أدق لمحتويات جدول الأعمال، ولا سيما البند 1، على أن يؤخذ في الاعتبار المواضيع المطروحة في مناقشات الدورة الثانية للجنة.

جيم - التوصيات المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1 - التوصيات الموجهة إلى الحكومات

التوصية 1

29 - تحث اللجنة الحكومات على إقامة و/أو تعزيز نظمها ووحداتها المعنية بتخطيط وإدارة مواردها البشرية، وكذلك توصيها بالتركيز على تطوير القدرات القيادية للقادة الحاليين والمقبلين في القطاع العام.

التوصية 2

30 - توصي اللجنة بأن تضيف الحكومات الطابع الاحترافي على القطاع العام فيها وأن تنشئ نظاما فعالة للحوافز تعزز تقدير الخدمة العامة والفخر والاعتداد بالعمل فيها.

التوصية 3

31 - توصي اللجنة بأن تنظم الحكومات مناسبات احتفالا بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة في 23 حزيران/يونيه من كل عام، على الصعيدين الوطني والمحلي، لتعزيز صورة القطاع العام المتحققة، ولإظهار التقدير لعمل موظفي الخدمة العامة، ولتشجيع الناشئة على مواصلة عملهم بفخر واعتداد في هذا الميدان.

التوصية 4

32 - تعتقد اللجنة بضرورة أن تنشئ الحكومات ثقافة منظمات تعلم في الخدمة العامة وأن تفيد من المواهب من فئات غير ممثلة.

التوصية 5

33 - توصي اللجنة بأن يقبل القادة مواجهة التحدي المتمثل في كفاءة تسخير قوى الحكومة الإلكترونية لتقديم خدمات أفضل وأسرع، ولتعزيز الشفافية ولتمكين الناس من الإعراب عن آرائهم في القرارات المتعلقة بتقرير السياسة العامة، بما يعمل على زيادة المشاركة وتعجيل خطى التنمية. وكذلك توصي بأن تولي الحكومات اهتماما أكبر لكفالة حقوق الخصوصية الشخصية والحماية القانونية عند إنشاء نظم الحكومة الإلكترونية.

2 - التوصيات الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة

التوصية 1

34 - توصي اللجنة، نظرا للأعمال العالية النوعية التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، بأن تنشر الأمانة العامة

على نطاق أوسع بين الدول الأعضاء وعموم الجمهور معلومات عن الأنشطة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة. وفي هذا الصدد، تقترح اللجنة بأن تعد الأمانة العامة بيانات صحفية لتوزيعها على الفئات الفنية. وكذلك توصي اللجنة بأن تفيّد الأمانة العامة من الشبكات، المستخدمة لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، في الوصول إعلامياً إلى معظم قطاعات المجتمع، وتؤكد من جديد أن من شأن إصدار الأمين العام بياناً بمناسبة يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة أن يعزز كثيراً من الصورة المتحققة عن القطاع العام.

التوصية 2

35 - أحاطت اللجنة علماً بما يتم في الأمانة العامة من إعادة تنظيم هامة، تعزز التكامل بين العمل التقريبي والتحليلي وبين المساعدة التقنية. وتوصي بتواصل التداؤب ما بين العمل التقريبي السردى والمساعدة التقنية، الذي تقوم به الأمانة العامة وبالمضي في تعزيزه.

التوصية 3

36 - تعتبر اللجنة أن تقرير القطاع العام في العالم يمثل أداة قيمة للغاية لمقرري السياسة العامة وممارسيها في الدول الأعضاء، وتطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل إصدار منشورها عن المواضيع الناشئة التي تركز عليها اللجنة. وكذلك تنبه اللجنة الأمانة العامة إلى الحاجة إلى إتاحة الوثائق بلغات أخرى.

التوصية 4

37 - توصي اللجنة بأن تجري الأمانة العامة تحليلاً وبحثاً على صعيد السياسة العامة بشأن تطوير القدرة البشرية في القطاع العام في البلدان النامية، وبأن تقدم نتائج ذلك في الإصدار المقبل من تقرير القطاع العام في العالم.

التوصية 5

38 - تشدد اللجنة على أهمية الإفادة من النجاحات التي حققتها شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة، وذلك بتوسيع نطاق وصولها ليشمل المستوى دون الإقليمي تعزيزاً لقدرات المؤسسات دول الإقليمية في مجال الإدارة العامة.

التوصية 6

39 - توصي اللجنة بأن تطور الأمانة العامة أدواتها ومبادئها التوجيهية وأن تتيحها لغيرها من أجل تعزيز القدرات على تخطيط وإدارة الموارد البشرية في البلدان النامية (بما في ذلك موثيق الخدمة العامة الإقليمية وأدلة قواعد السلوك).

التوصية 7

40 - توصي اللجنة بأن تنظم الأمانة العامة منتديات (اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل) على الصعيد الإقليمي (أفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ ووسط وشرق أوروبا) وفي الدول الجزرية الصغيرة، ولا سيما من أجل البلدان النامية، لزيادة استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز قدرة الموارد البشرية في القطاع العام ووضع الحلول المناسبة لذلك الغرض.

التوصية 8

41 - توصي اللجنة بأن تواصل الأمانة العامة موافاة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بالدعم الاستشاري التقني في مجالات رفع كفاءة العاملين في القطاع العام؛ وتعزيز نظم ومؤسسات تصريف شؤون الحكم والإدارة العامة، وتحقيق الشفافية والمساءلة فضلا عن إعادة إنشاء الإدارة العامة في البلدان الخارجة من الصراعات وحالات تحقيق لا مركزية الحكم.

التوصية 9

42 - توصي اللجنة بأن تكثف الأمانة العامة أنشطة تطوير القدرات القيادية مع التركيز على أفريقيا خصوصا وعلى البلدان النامية عموما، وتشدد على دعم بناء قدرات المؤسسات الإقليمية والوطنية وعلى إقامة شراكات معها لتقديم التدريب اللازم.

التوصية 10

43 - توصي اللجنة بأن تضطلع الأمانة العامة بأعمال إضافية لزيادة تحليل وتحديد دور الدولة، ممكنة ومستخدمة للمعرفة والتكنولوجيا، وذلك لدعم وتشجيع الابتكار في كل أجهزة الإدارة العامة والمجتمع بأسره.

التوصية 11

44 - توصي اللجنة بأن تركز الأمانة العامة أعمالها المقبلة في مجال الحكومة الإلكترونية على سبل تمويل الحكومة الإلكترونية وعلى سبل تأمين آليات التمويل المناسبة تحقيقا لبناء الهياكل الأساسية التي تقوم على أساس التعلم.

التوصية 12

45 - توصي اللجنة بأن تركز الأمانة العامة على ما للحكومة الإلكترونية من تأثير على الحد من الفقر، وبأن تواصل نشر الدراسة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية في العالم سنويا، مع القيام، في ذات الوقت، بإيلاء اهتمام خاص لاستخدام الحكومة الإلكترونية لتعميق المشاركة. وينبغي، مع مرور الوقت، تطوير أدوات لوضع معايير مرجعية لقياس استخدام الحكومة الإلكترونية، لتكون جزءا من المنهجية التي تطبقها الدراسة الاستقصائية.

التوصية 13

46 - توصي اللجنة بأن تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، من خلال شبكاتها وخدماتها الاستشارية، بتقديم المساعدة في توفير التعاون التقني لتعميم الأهداف الإنمائية للألفية في نطاق السياسات الوطنية؛ وبأن توفر المشورة، بشأن السياسة العامة، في مرحلة إعدادها بهدف تيسير وتعزيز مفهوم "الإدارة الملتزمة"؛ وبأن تعمل على الأخذ بأدوات وتقنيات وممارسات جديدة في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التوصية 14

47 - توصي اللجنة بأن تقوم الأمانة العامة، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، باتخاذ جميع الخطوات اللازمة، من خلال الدراسات والبحوث والخدمات الاستشارية، لكفالة فهم وتيسير جميع الجهود الإقليمية المبذولة دعما للأهداف الإنمائية للألفية.

التوصية 15

48 - توصي اللجنة بأن تقوم الأمانة العامة جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية، بإجراء تقييم منظم لاحتياجات القدرات المؤسسية في أفريقيا جنوب الصحراء، وبأن تقدم مجملا وتجميعا للخبرات والممارسات الحسنة في

مجالس الإدارة العامة. وينبغي الاضطلاع بما تقدم مع الإشارة أيضا إلى المناطق الأخرى في العالم.

التوصية 16

49 - توصي اللجنة بأن تتخذ الأمانة العامة جميع الخطوات اللازمة لكفالة أن يكون الفريق العامل المعني بالبيانات الأساسية المتعلقة بالقطاع العام، الذي أنشئ في هذه الدورة، فريقا دائما يكون هدفه هو تقديم التوجيه إلى الأمانة العامة في أعمالها بشأن اختيار مجموعة محددة من المؤشرات حول القطاع العام.

التوصية 17

50 - توصي اللجنة بأن تشرع الأمانة العامة في نهج تدريجي للبحث في ما بين المؤشرات المتعددة التي يمكن استخدامها لتوصيف القطاع العام والتي يمكن أن تكون متاحة من المنظمات الأخرى، على أن تضع نصب عينيها الجوانب الثلاثة التالية لتقييم القطاع العام: الكفاءة والشفافية والمشاركة. وينبغي القيام بهذه العملية في إطار شراكة مع الوكالات والمعاهد المعنية حاليا بهذا الموضوع.

الفصل الثالث

أعمال لجنة الخبراء في دورتها الثالثة

ألف - استراتيجيات لملاك رفيع المستوى في القطاع العام

1 - جرت هذه المناقشة على أساس تقرير قدمته الأمانة العامة عن استراتيجيات لملاك رفيع المستوى في القطاع العام (E/C.16/2003/4)، ويسدد على أن الملاك الرفيع المستوى في القطاع العام أمر حاسم الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات الحكومية الدولية، بما في ذلك خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ)⁽¹⁾.

2 - وكذلك ركز التقرير على تطويرين متناقضين يسمان إدارة القطاع العام في العديد من البلدان: ازدياد تعقيد تقرير السياسات والعمليات الإدارية، من جانب، وتآكل قدرة الموارد البشرية على الاضطلاع بهذه المهام الأساسية، من جانب آخر.

3 - وفي دورتها الأولى المعقودة في تموز/يوليه 2002، قامت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بتحديد ستة مجالات رئيسية لبناء القدرة الوظيفية. وتأتي في مقدمة هذه التحديات ضرورة أن يضع القطاع العام استراتيجية لتوفير قدر عادل من أفضل المواهب⁽²⁾. وقد نجم التآكل في قدرة الموارد البشرية في القطاع العام بثتى مظاهره عن عدد من العوامل المجتمعة، بما فيها جنو في صورة القطاع العام، واستمرار ممارسات المستخدمين والانخفاض ذو الصلة في عدد مؤسسات تصريف شؤون الحكم في البلدان التي تشهد ركودا. وعليه تم التشديد على أن ينظر مقرر السياسة العامة الوطنية على نحو ناقد في الأسباب الأساسية لتآكل في رأس المال البشري في القطاع العام، وأن يضعوا استراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق انحسار هذا الاتجاه.

(1) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 و Corr.1)، الفصل الأول، القرار 2؛ المرفق.

(2) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2002، الملحق رقم 24 (E/2002/84) الفقرتان 15 و 16.

4 - وقد حددت أربعة مقومات أساسية لا بد من توفيرها لتعزيز القطاع العام ألا وهي القيادة الملتزمة ذات المبادئ، والتحليل المستنير للسياسة العامة، والإدارة المقننة الخاضعة للمساءلة، وتقديم الخدمات على نحو يسر المنال ويلبي الاحتياجات. غير أنه أشير إلى أن هذه المقومات الأساسية لا يمكن إنشاؤها إلا في إطار مؤسسي سليم وبيئة ملائمة للحكم الرشيد. وواقع الأمر أن اللجنة، في سعيها إلى إبراز بعض العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة القطاع العام على تعيين ما يلزمه من المواهب والاحتفاظ به، قد شددت على الدور الحاسم الأهمية الذي يضطلع به الإطار المؤسسي الفعال، وتتطلب الإصلاحات الإدارية اعتماد استراتيجيات شاملة تضم الاستثمارات بناء قدرات الأطر القانونية والمؤسسية في آن واحد معاً، سواء في ما يتعلق بالنظم أو برأس المال البشري. وكذلك أشير إلى أن تطوير المؤسسات قد لا يتم من دون الاستراتيجيات الشاملة هذه.

5 - ويتطلب وجود ملاك رفيع المستوى في القطاع العام إذن اعتماد نهج شمولي واستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية البشرية، تتيح خيارات متباينة، تقوم على أساس الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء. ويمكن أن تقوم هذه الخيارات على أساس "النظام الوظيفي" أو "نظام العمل المقطوع" أو على أساس مزيج منهما، وهي ما عليه الحال غالباً على أن بعض العناصر الهامة، التي ينبغي للدول النظر فيها عند تعزيز رأس المال البشري في القطاع العام، تشمل: إنشاء نظم ووحدات لإدارة تخطيط الموارد البشرية؛ وإضفاء الطابع الاحترافي على الخدمة العامة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية؛ وتعزيز القيمة الاجتماعية للخدمة المقدمة إلى الجمهور؛ وغرس ثقافة قائمة على التعلم في المؤسسات العامة؛ واستخدام أفضل المواهب من بين الفئات الاجتماعية القليلة التمثيل. وينبغي السعي إلى الأخذ باستراتيجية مدروسة ومتواصلة لتطوير ملاكات قوية من المقتدرين على إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، بما في ذلك إدارة فعالة للمعلومات.

6 - ويتمثل تحد كبير آخر يواجه الكثير من البلدان النامية في بث إحساس بالفخر والاعتداد بالعمل في القطاع العام أو بعث هذا الإحساس من جديد وتشدد النظريات الاقتصادية على الدور الحاسم الأهمية الذي يضطلع به القطاع العام في توفير المنافع العامة، وكذا في التعامل مع العوامل الخارجية.

7 - وترى البلدان التي تقدر القطاع العام أن من الأسهل كثيرا عليها أن تعين موظفين أكفاء وتحفظ بهم وأن تغرس في نفوسهم الإحساس بالفخر والاعتداد بالعمل في الخدمة العامة. ويعتبر التقيد الشديد بنظم التعيين القائمة على الفحوص التنافسية وعلى الجدارة، الوسيلة الأفضل لرفع مستويات الأداء ولتعيين عدد معقول من أفضل المواهب والاحتفاظ به في القطاع العام. وكذلك أشير إلى أن للجوائز النقدية دورا هاما في تعيين موظفين على مستوى عال وفي الاحتفاظ بهم، كما ينبغي لمديري الموارد البشرية اعتماد استراتيجيات تعيين، سبق تطبيقها بفعالية في ميادين معينة من ميادين الخدمة العامة. وينبغي أن يكون التدريب التوجيهي جزءا هاما باستمرار من عملية تعيين الموظفين.

8 - ونظرا للبيئة السريعة التغير التي يعمل القطاع العام فيها فقد أوضحت اللجنة أن تعزيز القدرة القيادية ينبغي أن يتبوأ مكانة الصدارة في الجهود الإنمائية، وينبغي إقامة تعاون قوي وشراكات قوية لدعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها القيادية في القطاع العام. كما شدد السيد ألان روزنوم، رئيس الرابطة الدولية للكليات ومعاهد الإدارة، في بيان قدمه إلى اللجنة عن "تحسين نوعية القيادة في القطاع العام: احتياجات جديدة ونهج جديدة واستراتيجيات جديدة" على مدى أهمية نوعية القيادة في القطاع العام باعتبارها عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نوه بالمبادرة الراهنة التي ترعاها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة.

9 - وانسجاما مع ما تقدم، أوصت اللجنة بأن يركز برنامج التدريب على القيادة، الذي تقدمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على تطوير قدرات كل من القادة ومتخذي القرارات الاستراتيجية في القطاع العام. واقترحت اللجنة أن يتم تصميم البرنامج بما يعزز دور موظفي الخدمة العامة في صون الصالح العام، الذي يكون تحديده بالتشاور مع المواطنين، وفي نشر ثقافة تقوم على الانفتاح والأخلاقيات والسلوك القديم؛ وفي إجراء حوار في المجتمع؛ وفي تعزيز القدرات الإدارية الاستراتيجية.

10 - واقترحت اللجنة أيضا أن يدرج البرنامج المشاركين على الوصول إلى فهم أفضل للأوضاع التي تربط ما بين مختلف النظم الفرعية لنظام

الإدارة العامة التي تسهم في تحقيق مقاصد السياسة العامة، من مثل الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن عمليات الإصلاح الإداري الأوسع نطاقا. ويمكن أن يكون للتدريب دور رئيسي أيضا في التحول التظيمي. وفي حين يعمل القادة السياسيون على تحديد احتياجات الإدارات العامة لبناء القدرات فإنه ينبغي أن تضطلع بتدريب كبار المسؤولين وغيرهم من متخذي القرارات الاستراتيجية في المقام الأول المنظمات الإقليمية للتنمية الإدارية.

باء - الحالة في ما يتعلق بتطوير الحكومة الإلكترونية واتجاهاتها

11 - جرت المناقشة على أساس تقرير من الأمانة العامة عن الحالة في ما يتعلق بتطوير الحكومة الإلكترونية واتجاهاتها (E/C.16/2003/2) واقترح التقرير بأن تفحص الحكومات بدقة الفوائد والعقبات المحتملة للأخذ بتطبيقات الحكومة الإلكترونية في أعمالها وبأن تنظر بجد في ذلك.

12 - وأشارت اللجنة إلى أن الحكومات تقوم بدور مزدوج، ممكنة ومستخدمة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأوضحت أن في وسع الحكومات استخدام هذه التكنولوجيات لإعادة تنظيم الطريقة التي بها تعمل من أجل تطوير قدرات مواطنيها وتوعية الجمهور بالمسائل المعقدة التي تواجه الدولة. وقالت إن في وسعها أيضا استخدام الحكومة الإلكترونية في زيادة المساءلة على شتى المستويات من خلال تحقيق الشفافية. وأما مكان وكيفية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الحكومة الإلكترونية فهي، في نهاية المطاف، مسألة قرار سياسي.

13 - وقد قام السيد فيرناندو مورينو بينا، حاكم ولاية كوليمبا في المكسيك، الذي قدم إلى اللجنة بيانا عن نظام الحكومة الإلكترونية لتقديم الخدمات العامة، بإيضاح الفوائد المحتملة للحكومة الإلكترونية في توفير إمكانية أكبر للوصول إلى الخدمات العامة من خلال حالة محددة بعينها. ويقوم هذا النظام على (رمز) رئيسي وحيد لتسجيل السكان، بما يمكن المواطنين من الوصول إلى شتى أنواع المعلومات من خلال كشك للخدمة يتاح للأفراد من دون حاجة إلى موظفين إضافيين. ويتمتع النظام أيضا بشفافية متزايدة في أعمال الحكومة فضلا عن أنه قلل من الفساد وعلاوة على ذلك، يسمح النظام بإدارة الأخطار في حالة وقوع زلزال في تلك الولاية، وذلك بتقديم الدعم إلى الأشخاص الذين أصيبت منازلهم بأضرار.

14 - ومجمل القول إن اللجنة اتفقت على أنه لا مرأى في قيمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز قدرة الحكومة. وأن للحكومة الإلكترونية أدواراً مختلفة، وهي: (أ) نقل المعلومات إلى المواطنين؛ (ب) إنجاز بفعالية وكفاءة أكبر، بما يحد من التكاليف الإدارية؛ (ج) زيادة المشاركة. على أن للأخذ بالحكومة الإلكترونية، في نفس الوقت، مجموعة من المشاكل، تشمل، في جملة أمور، تكاليف الهياكل الأساسية، فضلاً عن الخصوصية الشخصية والسرية. وأوضحت اللجنة أن ضعف المؤسسات ومحدودية المهارات هما من بين أشد العوامل خطورة في إعاقة تطوير الحكومة الإلكترونية يليهما ضعف الهياكل الأساسية التكنولوجية وضعف القدرة على التمويل.

15 - وعلى الرغم من أن اللجنة اتفقت على فوائد محددة للحكومة الإلكترونية فإنها شددت على أن مسألة التكاليف مقارنة بالفوائد. ينبغي النظر فيهما بإمعان، من جانب البلدان النامية والمسألة هي، ما إذا كان من المعقول، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، استثمار كميات كبيرة من الموارد على أنظمة لا يكثر الناس من استخدامها.

16 - وأبدت اللجنة ارتياحها في تأثير الحكومة الإلكترونية على الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية، ونظرت في مسألة الأمن، بما في ذلك سرقة الهوية. كما أشارت إلى أن التجربة في بعض البلدان أثبتت أن الحكومة كانت حسنة الاتصال مع مواطنيها، لكنها كانت سيئة الاتصال مع الوكالات الحكومية الأخرى.

17 - ويتمثل تحد كبير يواجهه القادة الحكوميين في كفالة أن تسمح سلطات الحكومة الإلكترونية للناس بتطوير قدراتهم بحرية أكبر في المجتمع وفي كفالة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الإخضاع للمساءلة. وتعتبر الفجوة الرقمية حاجساً قوياً للكثير من مقرري السياسة العامة نظراً إلى أن وضع برامج في الحكومة الإلكترونية عملية مكلفة وتتطلب دراية فنية ملائمة وينبغي أن يكون دور المنظمات الدولية، حسب اللجنة، داعماً لهذه العملية.

جيم - تعميم استراتيجيات الحد من الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية: دور الإدارة العامة

18 - جرت المناقشة على أساس تقرير من الأمانة العامة عن تعميم استراتيجيات الحد من الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية: دور الإدارة العامة (E/C.16/2003/5). وقد قال التقرير بأن أحد التحريات الرئيسية التي ورد ذكرها في الأهداف الإنمائية للألفية هو الحد من الفقر المدقع الذي ينزع عن الإنسان إنسانيته والذي يقبع تحت نيره حاليا أكثر من بليون إنسان.

19 - وقد لخصت الأمانة العامة الاحتياجات والشواغل الرئيسية في ما يتعلق بالإدارة الاجتماعية - الاقتصادية، وأوضحت أن تعزيز قدرات المؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية هو السبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى السعي بهمة إلى تحقيق الإدارة الملتزمة، التي تقيم أواصر تربط ما بين الإدارة العامة وعملياتها وبين رأس المال البشري. وواقع الأمر أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الحد من الفقر، يعتمد إلى حد كبير على فعالية، وكفاءة المؤسسات، ولا سيما على الصعيد الوطني.

20 - وتم التأكيد على خمسة اعتبارات رئيسية ذات صلة بالأهداف الإنمائية للألفية. أولها أنه لوحظ أن للأهداف الإنمائية للألفية، شرعية عالمية إذ أنها قبل بها رؤساء الحكومات في شتى أرجاء العالم وأنها تنويج لسلسلة من المبادرات والمؤتمرات الدولية، التي ما انفكت، منذ السبعينيات، تولي الأهداف الاجتماعية اهتماما متزايدا. وثانيها أنه أشير إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية أهداف فريدة إذ أنها تضم مقاصد للتنمية الاجتماعية وأهدافا واضحة قابلة للتحقيق. وثالثها أنه جرى درس ومناقشة الأهداف والمسائل والمقتضيات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. ورابعها أنه جرى تحليل مقتضيات الأهداف الإنمائية للألفية وتأثيراتها. وآخرها أنه تم التأكيد على عمليات إعادة التساوق الداخلي ما بين المؤسسات تحقيقا لتواصل أفضل ما بينها، وعلى التحول من التخطيط القطاعي المنحى إلى التخطيط الاجتماعي التوجه القائم على أساس أهداف بعينها، وعلى إدارة أكثر التزاما لتحقيق مشاركة أوفى في العمليات المتعلقة بالسياسة العامة.

21 - وسلّمت اللجنة بوجود فجوات في الوقت الحالي ما بين الأهداف، التي عادة ما يتم تحديدها على الصعيد الدولي وما بين العمليات التي تُعتمد على الصعيد الوطني لتنفيذ هذه الأهداف.

22 - وعليه، أوصت اللجنة بأن تدعم منظومة الأمم المتحدة الحكومات الوطنية في سد الفجوة القائمة بين الأهداف المحددة على الصعيد الدولي وبين العمليات المعتمدة على الصعيد الوطني لبلوغ هذه الأهداف.

23 - وأكّدت اللجنة أن في وسع منظومة الأمم المتحدة، من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون ما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، أن تساعد في تمكين الحكومات الوطنية من النهوض بقدرات إدارتها العامة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في ميادين تقرير السياسة العامة والرصد والأداء المباشر للخدمات حيثما يقتضي الأمر ذلك.

24 - وشددت اللجنة بقوة على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المؤسسات الإقليمية واللامركزية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظت أن اللامركزية لا تعمل على إرساء مبادئ الديمقراطية على الصعيد دون الوطني فحسب ولكنها تعمل أيضا على القضاء على الفقر، الذي هو هدف رئيسي من الأهداف الإنمائية للألفية. وكذلك حثت اللجنة على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية، بما فيها إجراء الدراسات والبحوث وتقديم الدعم، لكفالة حسن تنفيذ المبادرات الإقليمية الداعمة للأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، قدم السيد برناردو كليكسبيرغ، المستشار الخاص، إلى اللجنة بيانا عن "الأهداف الإنمائية للجنة: دور الإدارة العامة في أمريكا اللاتينية".

25 - وقدم مزيدا من الشرح المفصل ومزيدا من الدعم للكثير من الأفكار التي نوقشت والنقاط التي أثيرت السيد سام راهوبادا (عن حكومة سري لانكا)، الذي قدم إلى اللجنة بيانا عن "أطر السياسة الإنمائية الوطنية وأهداف الألفية في حال سري لانكا". وأكدت على التحديات في أنشطة المساعدة التقنية في ميدان الإدارة الاجتماعية - الاقتصادية السيدة ماري هيلديبراند، من جامعة هارفارد، التي قدمت إلى اللجنة بيانا عن "تقييم القدرات في البلدان النامية: دروس مستفادة من واقع الخبرة".

دال - البيانات الأساسية عن القطاع العام

26 - جرت المناقشة على أساس تقرير من الأمانة العامة عن البيانات الأساسية عن القطاع العام (E/C.16/2003/3)، الذي اقترح توسيع نطاق القائمة الأصلية لمؤشرات المدخلات الخمسة المتعلقة بحجم ومهام القطاع العام في

العالم كيما يشمل مؤشر نواتج لقياس الكفاءة العامة ومدى مساءلة الإدارة المالية في القطاع العام. وقد دعيت اللجنة إلى اختيار مؤشرات إضافية من ثلاث فئات وردت مجملة في التقرير المذكور. واقترحت الأمانة العامة اعتماد هذه المجموعة الموسعة من المؤشرات أساساً لإحالة البيانات الأساسية الحالية عن القطاع العام إلى جهاز رصد القطاع العام في العالم.

27 - واتفقت اللجنة على أن الطلب العالي الحالي لمقرري السياسة العامة الدوليين على المؤشرات يطرح نوعين من التحديات. يتمثل التحدي الأول في التركيز على قائمة مختصرة بالمؤشرات قد تستعملها على نطاق واسع الأجهزة السياسية في الأمم المتحدة ووسائل الإعلام. وأضافت أن خصوصية مؤشرات أداء القطاع العام ما زالت هامة لرصد تفصيلي للأداء في مجالات السياسة العامة المختلفة. ويتمثل التحدي الثاني في بناء قدرة لتقدير هذه المؤشرات بمستوى نوعية مُرضٍ.

28 - وكان هناك تسليم واسع النطاق بأن عملية تقييم القطاع العام عملية معقدة إذا ما وُضع في الاعتبار أن القطاع العام لم يعد بعد متجانساً. كما أن من العسير استخلاص استنتاجات من بيانات مدخل من المدخلات عن مخرج من المخرجات ومن ثم عن ناتج من النواتج. إذ أن الجريمة، مثلاً، تعتمد على عوامل اجتماعية كثيرة. وعليه، أشارت الأمانة العامة إلى أنه قد لا يكون من الحكمة التركيز على مؤشرات النواتج. ومهمة الأداء المقارن مهمة محفوفة بالصعاب. ومن الأمثلة على ذلك أن بلداً (اليابان) قد حاول دراسة حجم الحكومة وخرج بإحصائية أظهرت أن في البلد أصغر نسبة من عدد الموظفين العموميين إلى عدد السكان من بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبعد إلقاء نظرة أدق، تبين أن الإحصائية كانت مضللة لأنها لم تشمل العاملين غير المتفرغين أو لأنها لم تأخذ في الاعتبار الحلول التي قدمها المجتمع المدني والتي وفرت بديلاً من الخدمات التي تقدم عادة.

29 - وكان ثمة إحساس بأن قيام الحكومة بتهيئة بيئة تمكينية تُفضي إلى النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عنصر هام من عناصر عملية التقييم. وشددت اللجنة على أن من الأهمية، إذا ما أريد تحديد مدى كفاءة القطاع العام، توفير بيانات عن التكاليف الموحدة للخدمات المختلفة التي توفرها الإدارات العامة، من مثل خدمات الكهرباء وتعليم تلاميذ الصف الأول وإمداد

الأسر بالمياه. وكذلك أوصت اللجنة بأن يتم النظر بدقة أكبر في البيانات عن مشاركة المجتمع في الهيئات التداولية.

30 - وكذلك اقترحت اللجنة بأن تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بتحليل البيانات المتعلقة بالموارد المخفضة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. ذلك أن تقييم القطاع العام مهمة عسيرة جدا لأنه ليس من السهل تقييم الآثار حين يكون بين المدخلات والمخرجات فترات زمنية فاصلة طويلة. على أن هناك مؤشرات مفيدة يمكن استخلاصها من قواعد بيانات المنظمات الأخرى، التي يمكن أنذاك تنظيمها وقراءتها على نحو مُجد.

هاء - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

31 - قدمت الأمانة العامة تقريرا عن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، تناول التطورات المستجدة منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الخبراء ولخص تقرير عمل الأمانة العامة في مجال الإدارة العامة وتصريف شؤون الحكم وأبرز الأنشطة الجديدة المقترحة. ولفت التقرير الأنظار إلى الإصلاحات الأخيرة التي قام بها الأمين العام، والتي عززت أيضا قدرة الأمانة العامة على دعم المداوالات المتعلقة بالسياسة العامة في مجال الإدارة العامة، ولا سيما في ما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

32 - وأثنت اللجنة ثناء كثيرا على التقرير المقدم من الأمانة العامة لتقديمه إطارا واضحا وشاملا لبرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، وأعربت عن عظيم تقديرها للعمل والتقدم اللذين تحققا في العام الماضي ولتساوق أنشطة المستقبل المقترحة. وكذلك أثنت اللجنة على الأمانة العامة لما قدمت من عمل رفيع المستوى في إعداد وثائق المعلومات الأساسية، التي جرى استخدامها أثناء انعقاد الدورة، والتي ترد قائمة بها في المرفق.

33 - ورأت اللجنة أنه على الرغم من أن الأمم المتحدة ما انفكت تضطلع بعدد من الأنشطة الهامة في ميدان الإدارة العامة وتصريف شؤون الحكم، فإن هذه الأنشطة لم تلق من الإعلان عنها ما يكفي في أرجاء العالم المختلفة. ومن هنا أوصت اللجنة بأن تُعزز الأمم المتحدة نشر المعلومات عن الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، بما في ذلك يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، وذلك بالقيام بحملة إعلامية أكثر فعالية.

34 - وسلّمت اللجنة بأهمية مواصلة التركيز على الأخذ بنهج شاملة، وأوصت بتعزيز تنسيق أعمال المجالات المواضيعية لبرنامج الأمم المتحدة

للإدارة العامة والمالية العامة، وذلك لتحقيق مزيد من التنسيق والربط والتداؤب.

35 - وكانت اللجنة على اقتناع بأن الحكومة الإلكترونية قد تكون أداة هامة جدا لتعزيز فعالية عمليات الحكومة وأداء الخدمات العامة. غير أن اللجنة نوهت بضرورة إجراء تقييم دقيق للاحتياجات قبل إدخال إصلاحات على الحكومة الإلكترونية. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن في وسع الأمانة العامة تقديم المساعدة إلى الحكومات، بناء على طلبها، في وضع استراتيجيات فعالة لتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، ولتحسين نظم الإدارة العامة فيها. واقترح أيضا أن يجيء عمل الأمانة العامة المتعلق بالحكومة الإلكترونية مرة للمساءلة والتحديات التي برزت أثناء المناقشات في هذه الدورة.

36 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة العامة لمواصلة تركيزها على المسائل المالية نظرا إلى أن حشد الموارد وإدارتها يمثلان السبيل للاضطلاع بأي إصلاح في الإدارة العامة. واقترحت أيضا مواصلة التركيز على الجوانب المالية للإدارة العامة وعلى ما للمؤسسات المالية من تأثير على التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

37 - وكان ثمة تسليم بأن تشاطر المعلومات وتبادل الخبرات في مجال الإدارة العامة أمران بالغ الأهمية في تعزيز معرفة الحكومات بالممارسات الناجحة ويمثلان السبيل إلى تقديم الخيارات إلى الحكومات التي تقوم بإجراء إصلاحات في الإدارة العامة لديها. وأوصت اللجنة بقوة بأن تواصل الأمانة العامة العمل في هذا المجال وأن تقدم مزيدا من المجموعات والملخصات لأفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة. وعلى وجه الخصوص، اقترحت اللجنة إنشاء سجل بخبرات عمليات الإصلاح الإداري التي تمت في مختلف البلدان على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وذلك من أجل تقييم مدى فعاليتها.

38 - وأثنت اللجنة على شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة لإسهامها الممتاز في تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وخدماتها المقدمة في بناء القدرات إلى البلدان النامية.

39 - وعلى العموم، أحاطت اللجنة علما مع التقدير بالدور القيم الذي تضطلع به الأمانة العامة، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في العمل على تنفيذ المبادئ والقيم الرئيسية التي اعتمدها المجلس الاقتصادي

والاجتماعي، وفي وضع وتنفيذ البرامج التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي القيام، من خلال أنشطتها، بدعم المقاصد العامة للمجتمع الدولي. وكذلك أثنت على الأمانة العامة لما قدمت من دعم إلى عمل اللجنة. ورأت اللجنة أن إسداء المشورة والعمل وسيلة لنقل أفكار وآراء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهذه مهمة تسعى اللجنة جاهدة للاضطلاع بها بكل ما أوتيت من قوة، أمر يتيح فرصة هامة للتعاون بين دور اللجنة ودور الأمانة العامة.

الفصل الرابع

أعمال لجنة الخبراء في المستقبل

1 - متابعة للمناقشات التي أجرتها اللجنة في دورتها الأولى، فقد قررت اللجنة مواصلة تناول مسألة ولايتها وأهمية ما تقدم من إسهام في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما ما تقدم من إسهام في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي كُلفت اللجنة بإسداء المشورة له. وفي هذا الصدد، أفادت اللجنة كثيرا من المناقشات التي أجراها مكتبها مع مكتب المجلس.

2 - وحددت اللجنة دورها الذي يتألف من ثلاثة أجزاء: الأول تحديد المسائل الناشئة في مجال الإدارة العامة وتأثيرات هذه المسائل في مجال السياسة العامة على الدول الأعضاء، فضلا عن تقديم التوصيات بشأن المبادئ والقيم المتعلقة بدور الإدارة العامة في عملية التنمية، بما يسهم في القرارات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن السياسة العامة؛ وثانيها إسداء توجيه وتقديم توصيات عملية على صعيد السياسة العامة، إلى الدول الأعضاء بشأن كيف يمكن تناول المسائل الرئيسية المتعلقة باضطلاع الدول بمهامها، ولا سيما في ما تبذل من جهود لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والالتزامات المقطوعة في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة؛ وثالثها إسداء التوجيه إلى منظومة الأمم المتحدة في أعمالها في مجال الإدارة العامة، وذلك باستعراض البرامج واقتراح توجهات محددة لأنشطتها.

3 - ونظرا إلى أن تنشيط الإدارة العامة وتصحيح مسارها لتمكين الدولة من الاضطلاع بدورها المتغير أمر يعتبر أولوية أسمى. فقد أوصت اللجنة بأن يكون هذا الموضوع مدار تركيز مناقشتها في اجتماعاتها المقبلة.

4 - وانسجاما مع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وعملا على تعزيز القدرة المؤسسية للقطاع العام لتحقيق التجدد في أفريقيا، فقد قررت اللجنة إيلاء احتياجات أفريقيا اهتماما خاصا، وذلك بإدراج هذا الموضوع في جدول أعمالها لدورتها المقبلة. وكذلك أحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز في بناء قدرة الإدارة العامة، على النحو المتوخى في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (A/57/304، المرفق)، ولا سيما في ميادين البيانات المقارنة، والحكومة الإلكترونية، والدعم المقدم من المانحين لبناء القدرات، والمؤشرات

المتعلقة بالإدارة والتي تنطبق على أفريقيا، والتي لها جميعا علاقة بالآلية الأفريقية لاستعراض النظراء.

5 - وكذلك أعلنت اللجنة أن اختلاف الثقافات والأولويات ومراحل التنمية يحول دون الوصول إلى حلول متناسقة. غير أن اللجنة ترى أن من الضروري تحديد القواسم المشتركة، وذلك بدراسة شتى التقاليد التنظيمية الحالية وباعتياد الانسجام مع احتياجات الناس من شتى أجزاء العالم، بما يُعزز تجديد روح تعددية الأطراف.

6 - وقررت اللجنة تناول مسألة قيم الخدمة العامة، وذلك بتحديد ما وترجمتها إلى مجموعة مبادئ رئيسية أو إلى ميثاق فيه يتم تحديد المبادئ التوجيهية التي تُمكن الدولة من تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فضلا عن تحديد دور جميع الأطراف المعنية بالسعي إلى تحقيق الصالح العام. وسوف يُستوحى هذا الميثاق من المناقشات أو الأعمال التي يتم القيام بها في بعض مناطق العالم، ومن الوثائق التي تُعتمد في هذه المناطق، من مثل ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا. على أنه ينبغي، في ذات الوقت، أن يشكل الميثاق بيانا يصلح لجميع البلدان وينبغي تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة عليه.

7 - وسوف تكون هذه المبادرة جزءا من جهد متضافر يُعزز الخدمة العامة ويستجيب للطلب المتزايد بأن يعاد إلى المصلحة العامة دور الصدارة لتحقيق تنمية متوازنة ومطرودة، وهي عنصر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المرفق

قائمة الوثائق

العنوان أو الوصف	البند من جدول الأعمال	رمز الوثيقة
إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	2	E/C.16/2003/1
تقرير من الأمانة العامة عن الحالة في ما يتعلق بتطوير الحكومة الإلكترونية واتجاهاتها	3	E/C.16/2003/2
تقرير من الأمانة العامة عن بيانات أساسية عن القطاع العام	4	E/C.16/2003/3
تقرير من الأمانة العامة عن استراتيجيات ملاك رفيع المستوى في القطاع العام	3	E/C.16/2003/4
تقرير من الأمانة العامة عن تعميم استراتيجيات الحد من الفقر في نطاق الأهداف الإنمائية للألفية: دور الإدارة العامة	3	E/C.16/2003/5